الحياة AL HAYAT
الأحد ٦ تموز (يوليو) ٢٠٠٣ الموافق ٦ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ/ العدد ١٤٧١٣
AL HAYAT SUNDAY 6 JULY 2003 ISSUE NO 14713

# تيارات

ملحق اسبوعي يُعنى بالمتابعات السياسية

نهلة الشهّال ووحيد عبد المجيد ودلال البزري ومارك صايغ: هوامش الحدث. ١٨
جورج طرابيشي وحازم صاغية وسمير اليوسف وتركي علي الربيعو و... كتب. ١٩
ويليام تومسون وسامي شورش ومنير شفيق: وجهات نظر. ٢٠

## السؤال العربي الذي ينبغي أن يتصدّر الأسئلة: ماذا لو كانت أميركا جادّة؟

دخلت خريطة الطريق مرحلة التنفيذ: هدنة من الجانب الفلسطيني وانسحاب من الجانب الاسرائيلي وإطلاق سراح سجناء فلسطينيين ومحادثات معمقة ومكثفة بين شارون ومحمود عباس لا تقل حيوية وأهمية عن تلك التي قامت بين بيغن قبل كامب ديفيد ومصر، ولا التي قامت بين رابين بعد اوسلو ومنظمة التحرير. وكما في المرات السابقة تقف واشنطن وراء الحركة المتجهة الى التنفيذ، هي التي مارست ضغوطاً مميزة، ليس فقط على جانبي المفاوضات، بل على اطراف قريبة وبعيدة تعتقد واشنطن ان لمواقفها اهمية خاصة فيها، وتحديداً في دفع هذا الجانب أو ذاك لاتخاذ المواقف المطلوبة.

وربما كان هذا ما يفسر طبيعة رد الفعل العربي والاسلامي بل الدولي على كل من محطات التفاوض هذه في العقود الثلاثة الاخيرة من الصراع في الشرق الاوسط حول فلسطين ومحيطها الجغرافي.

فبينما قوبلت اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل في ١٩٧٩ برفض رسمي عربي، قبل الشعبي، ما أسفر عن قطيعة مع مصر شملت كل الأنظمة العربية باستثناء سلطنة عمان والسودان اللذين حافظا على العلاقات مع القاهرة دون تغيير. بل تعدى الرفض الى العالم الخارجي فتجاوز المعسكر السوفياتي الذي كان ما يزال قائماً ولاعباً كبيراً في السياسة الدولية، إلى الدول الأوروبية، خصوصاً فرنسا.

واذا كانت الحرب العراقية-الايرانية قد خلخلت حالة الرفض العربي (على الأقل)، فإن غزو العراق للكويت أضعف مظاهر هذا الرفض وحصرها بدوائر رسمية محدودة شجبت اتفاقات اوسلو التي عقدت سراً بين منظمة التحرير واسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣ ومن خارج اطر التفاوض التي اقرت في مؤتمر مدريد ١٩٩١. لكن انحسار الرفض الرسمي لم يؤثر في وجود حالة شعبية واسعة رافضة تلك الاتفاقات حتى في الدول العربية التي تربطها معاهدات سلام مع اسرائيل، رغم ان اتفاقات اوسلو جاءت ورقة انقاذ لمنظمة التحرير التي كادت تغرقها تطورات غزو الكويت وتداعيات الحرب التي ادت اليها. بل كانت (على كل ما تضمّنته من شروط مركّبة) بمثابة حسن الختام للانتفاضة الأولى التي كانت بدأت تتهاوى تحت وطأة الظرف الاقليمي والدولي والواقع الذي تعيشه منظمة التحرير.

هنا، مع خريطة الطريق، الفارق كبير والتشابهات والمفارقات التي تربطها بالمرحلتين السابقتين تكاد تكون في حدود الشكل لا أكثر.

بدايةً، لا بدّ من القول ان الترحيب، ولو الحذر، كان شاملاً للدائرة الرسمية العربية ومعها الدائرة الرسمية الاسلامية، مع عدم الاستهانة ببوادر باكستانية للاعتراف بإسرائيل. أما التحفظ - لا الرفض - فحمله بعض هذا التأييد نفسه، كما وجد سبيله إلى بعض الدوائر الشعبية المحدودة داخل فلسطين وخارجها. وليس من المبالغة ان الامر يتم في شبه اجماع عربي رسمي وشعبي. والهدنة التي سعت اليها دول عربية شهوراً طويلة قبل احتلال العراق وسقوط صدام حسين دون ان تحصل عليها، حصلت عليها الولايات المتحدة خلال اسابيع، بل ربما ايام. والامر نفسه متصل بتعيين رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية، وادخال تعديل على طاقم التفاوض. كل ذلك تم بسرعة تكاد تكون قياسية.

ولم تقلّ عن ذلك سرعة تجاوب الحكومة الاسرائيلية التي بدأ وزيرها الأول شارون (ما غيره) يتفلسف بكلام عن السلام وضرورته لاسرائيل، وانه ليس من مصلحة اسرائيل ان يبقى الشعب (وليس الأرض) تحت احتلالها، وانه مستعد لأن يدفع الثمن المؤلم للسلام. بل انه لم تعد ترد على لسانه شروطه السابقة من نوع الأمن والهدوء الكامل قبل اي تفاوض.

لا بدّ من القول ان هذا التأييد على شموليته يتضمن موقفاً ملتبساً اذ يقوم على فرضية تقول: دع الطرف الآخر يكون مسؤولاً عن افشال الخريطة حتى يحظى هو بغضب اميركا. وذلك تابع لتحليل يرى ان اسرائيل لن تقبل بتنفيذ ما عليها تنفيذه مباشرة من بنود الخريطة، ومنها الانسحاب الى المواقع التي كانت عندها في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، تاريخ اندلاع الانتفاضة، ومنها تجميد المستعمرات، ومنها إطلاق الأسرى، الى غير ذلك من التزامات تفرضها عليها الخريطة قبل الدخول في مرحلة التفاوض النهائي. والتحليل نفسه يمكن ان ينطبق على بعض فصائل المقاومة مثل حماس والجهاد، وربما شهداء الأقصى. فهذه المنظمات لن تقبل بتسليم سلاحها وحصر حمله بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها قبل الوصول الى الاتفاق المسمى بالنهائي، لأن الخلاف في عمقه استراتيجي بين هذه المنظمات وبين مواقف السلطة المُقرّة من قبل المجلس التشريعي في السلطة والمجلس الوطني الفلسطيني في المنظمة. فليس غريباً ان تكون المنظمات الجهادية الاسلامية تلعب ورقة تطرف الجانب الاسرائيلي حتى تتجنب الإحراج في ما عليها اتخاذه من مواقف. وفي المقابل، فإن التطرف الاسرائيلي، يلعب ورقة هذه المنظمات نفسها حتى يخرج مما يراه موقفاً محرجاً يملي عليه التخلي عن الكثير من ديماغوجيته وممارساته الاجرامية.

هذا التداول للمواقف شاهدناه في مراحل لاحقة لاتفاق اوسلو في ١٩٩٣ كما شاهدناه في ١٩٩٦ وفي ٢٠٠٢. لكن البعض يرجح ان مثل هذه الورقة قد احترقت ولا يمكن استعمالها مرة ثانية، خصوصاً ان الادارة الاميركية- اياً يكن الكلام الكبير الذي يقال ضدها عربيا وأوروبياً، وربما أميركياً- ماضية في تنفيذ ما تعتقده رسالتها في المنطقة: إشاعة الديموقراطية في العالم العربي واقامة دولة للشعب الفلسطيني، وأنه بمثل هذين الانجازين تتحقق افضل صيغة لا لحماية مصالحها في المنطقة فقط، بل أيضاً لحماية أمن اسرائيل.

والسؤال في العالم العربي: هل نحن مع نجاح هذه الادارة برسالتها المزعومة ام ضدها؟ وماذا لو كانت اميركا جادة في تنفيذ برنامجها المعلن: ديموقراطية في العراق، دولة للشعب الفلسطيني، تغيير واصلاح في هذا البلد العربي أو ذاك.

**هل نقاوم السياسة الأميركية وتتحول أميركا طرفاً في صراعاتنا الداخلية؟ أم هل نستفيد من هذا التوجه الأميركي لندخل في حوار شامل مع واشنطن نعدل بنتيجته في البرنامج ونوضح، نضيف وننقص، خصوصا في ما يتعلق بالحق العربي في فلسطين؟ أم نعتمد سياسة «إلحق حالك» في اللحظة الأخيرة وخذ الموقف المطلوب أميركياً كيفما اتفق إنقاذاً لما يمكن انقاذه؟**

عبد الحسن الأمين

## المستقبلات الممكنة للعراق والنظام السياسي في المنطقة

لا شك أن الاحتلال الأميركي للعراق يشكل سابقة خطيرة في السياسة الدولية، بل ويتعرض للمنظومة السياسية العربية تحديداً من حيث إدخاله لمعادلة جديدة إلى صميمها وتشكيله لواقع جديد يجعل من الشأن العربي العام مسألة أميركية خاصة. ولكن وبغضّ النظر عن أي تقييم استباقي لجدوى الحرب الأميركية على العراق ومدى إمكانيات نجاحها، فإن من الخطأ اعتبار الاحتلال الأميركي للعراق امتداداً للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وجوارها أو افتراض التماثل بينهما والانسجام التلقائي في المصالح بين الطرفين الأميركي والإسرائيلي، بما يستوجب في المقابل اللجوء إلى نهج مقاومة واحد في التصدي لهما.

والفارق بين الاحتلالين بديهي وقاطع رغم الإصرار الخطابي لدى البعض على تجاهله. فالاحتلال الإسرائيلي في منطلقه وجوهره هو احتلال عقائدي استيطاني قائم على قناعة بالحق المبدئي للطرف المحتل بالاستيلاء على أراضي الآخر الخاضع للاحتلال والحلول مكانه. وهذه المقومات غائبة كلياً في الاحتلال الأميركي للعراق. والحديث عن «عودة الاستعمار» لا ينطوي على مبالغة تسفيهية وحسب، بل يؤسس لحالة ثقافية عاجزة عن التأثير البناء في مجريات مرحلة هي فرصة تطور باتجاه الخروج من أزمة النظام السياسي العربي بقدر ما هي خطر قادر على إسقاط المنطقة إلى حضيض الفوضى. أن يكون للولايات المتحدة مصلحة ذاتية في إطاحتها لنظام صدام حسين في بغداد هو أمر مفروغ منه، غير أن الإصرار على القراءة التأكيدية السلبية للسياسة الأميركية يضع الجانب العربي، في العراق وخارجه، في موضع العاجز عن الاعتراض إلا من خلال تدمير الذات.

والسؤال الذي لا بد من طرحه هو: ما هي المستقبلات الممكنة للعراق اليوم بعد سقوط النظام السابق؟ عودة صدام حسين إلى الحكم مستحيلة. ويتوجب على الذين ما زالوا رافضين أن يتبينوا مدى خطئهم المبدئي كما العملي في الرهان عليه، في الصحافة والمجتمع العربيين، أن يستعرضوا بما استطاعوا عليه من موضوعية سجل ممارساته الذي كان جلياً لتوّه بالأمس وما زال يزداد اتضاحاً مع الكشف عن المقابر الجماعية ومع انكشاف سجلات أجهزته القمعية. ومن الواضح ميدانياً أن انحلال قبضة النظام الاستبدادي قد بددت أوهام التأييد الشعبي لشخص هذا القائد المزعوم والذي رفع مقامه إلى ما يقارب الألوهية، على خلفية من صمت عربي مدوي يحق للمجتمع العراقي أن يسائل امتداده العربي في شأنه.

وبما أن عودة صدام حسين ليست ممكنة، فما الجدوى من المقاومة العراقية المسلحة للاحتلال الأميركي والتي تشهدها بعض المناطق العراقية؟ ما هي النتيجة المتوخاة من هذه المقاومة وما هي النتيجة الممكنة؟ يمكن بالطبع إهمال هذه المقاومة باعتبارها سلسلة عمليات تخريبية وحسب سبق الإعداد لها مالياً ومادياً في إطار خطة لما بعد الهزيمة حضّر لها النظام الساقط. ولكن، حتى إذا كان هذا التقييم مصيباً، فإن ردة الفعل الأميركية الأولية تشير إلى أن هذه الخطة قد تحقق قدراً من النجاح، وإن لم يكن هذا النجاح هو النتيجة المستحيلة المتوخاة. فـ «السلطة المؤقتة للتحالف»، وهو الاسم الذي يطيب للقيادة الأميركية إطلاقه على حكومة الاحتلال، قد اختارت الرد على النشاط المعادي لها عبر سلسلة من العمليات العسكرية التي يراد لها أن تكون حاسمة دون أن تكون كذلك فعلاً. أما ثمن هذه العمليات (وكل منها يحمل اسماً منفراً) فهو تعميق الهوة بين جمهور المناطق المستهدفة وقوات الاحتلال. وإذا كانت هذه العمليات قد ابتدأت تخريبية ومأجورة، فإن ردة الفعل الأميركية قد ترتقي بها بالفعل إلى مصاف مقاومة شعبية صادقة.

وبدلاً من الترحيب بهذا التطور الخطير، والذي لا بد أن يؤدي في حال استمراره إلى موت ودمار في المناطق التي تشهده في المدى القصير، وإلى تراجع دورها وتهميشها ضمن التركيبة السياسية العراقية المقبلة في المدى المتوسط والبعيد، الأجدى الدعوة إلى احتواء هذه الظاهرة. وإذا كان الرهان هو انسحاب القوات الأميركية نتيجة لسقوط بعض جنودها ضحايا عمليات المقاومة، فإن هذا الرهان على الأرجح خاسر، ولا يمكن هنا التمثل بالحالة الإسرائيلية في جنوب لبنان، حيث أنه لا تكافؤ البتة سواء من ناحية القدرة العسكرية أو الثمن السياسي للانسحاب، أو من ناحية خلفية الدعم المحلي والإقليمي لعمليات المقاومة.

ولكن، عند الافتراض جدلاً بأن هذا الانسحاب قد يتحقق، فأي عراق بعده؟ إذ على الرغم من استتباب قدر من الشعور الوطني في معظم العراق، فإنه لا بد من الإقرار بأنه ثمة حالة فئوية قد ساهم النظام السابق بتأجيجها، وليس ما يشير اليوم إلى أن القوى السياسية العراقية قادرة فوراً على رأب الصدع. هل المطلوب إذن فرط عقد العراق وتحويله إلى دويلات فئوية أو الانحدار به إلى هاوية اللادولة التي يتخبط فيها عدد من الدول الأخرى (ومنها الصومال مثلاً في جوارنا القريب)، مع ما يستتبع ذلك من استيطان جماعات سياسية مسلحة معادية لمختلف دول المنطقة في رحابه، ومن تأجيج لحال عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ككل.

وما هو هذا المستقبل الذي يفضل البعض دفع العراق إلى هذه الهاوية بدلاً من القبول بتحقيقه؟ هل الخوف هو أن يتحول العراق إلى «مستعمرة» أميركية؟ أو أن يستولي الأميركيون على خيرات الشعب العراقي؟ أو أن يقوم نظام سياسي مستعد للاعتراف بإسرائيل؟ الواقع أن هذه المخاوف إما واهمة أو منطوية على قدر فائق من المبالغة أو التناقض. فعلاقة التبعية تربط العديد من الدول العربية (وغيرها) لتوّها بالولايات المتحدة، والأحرى بالأصوات المعارضة أن تبتدئ بالقريب. أما خيرات الشعب العراقي فالنظام السابق قد أمعن في استباحة الحاضر والمستحق منها دون رقيب أو حسيب، فيما أنظار العالم بأسره تتابع الممارسات الأميركية. أما في الموضوع الإسرائيلي، فالمجتمع العراقي ليس قاصراً ولا مقصراً في قدرته على التقييم، والأنفع اليوم التطرق في موضوع العلاقات إلى ما هو قائم بدلاً من الاعتراض على ما قد يقوم.

ولكن هذا المستقبل المرفوض، أي ذاك القائم على شراكة عراقية أميركية في المدى القريب على الأقل، قد يشكل انتقالاً نوعياً في حال جرى تطبيقه بالشكل السليم، أي عبر تجنب المقاطعة والإصرار على التزام الولايات المتحدة بتعهداتها الخطابية. وإذا تحقق لهذا المستقبل النجاح مع استمرار التواصل العربي، من شأن العراق أن يشكل وزناً إقليمياً ودولياً يمكن للجانب العربي الاستفادة منه في التطرق إلى مختلف قضاياه ولا سيما منها القضية الفلسطينية.

والواقع أن الخيار المطروح اليوم هو بين نظام سياسي عربي عرضة للانهيار والتآكل في حال انحدار العراق إلى حال اللادولة، وبين آخر عرضة للتغيير البنيوي في حال قيام دولة عراقية بشراكة أميركية. ويبدو أن البعض في العالم العربي يرى في التغيير البنيوي خطراً يفوق أي خطر آخر.

حسن منيمنة

## بلوغ الإلدورادو الأوروبي، أو الموت دونه

كان جادا، على ما يبدو، وزير الاصلاحات الإيطالي، أومبيرتو بوسي، زعيم رابطة الشمال المتطرفة والكارهة للأغراب، عندما طالب بتحريك سلاح البحرية لصد سيل المهاجرين «السريين»، أو غير القانونيين، المتدفقين نحو بلاده، ونحو أوروبا، في هذا الصيف، وكما في كل صيف، حاضا على استخدام المدفعية ضدهم!

وزير الإصلاحات الإيطالي قال كلاما مخزيا في ظرف مأسوي، عندما جاءت أولى أخبار الغرقى في قناة صقلية، تلك الفاصلة بين إيطاليا وشمال إفريقيا، فتم إنقاذ القليل منهم، وانتشلت جثث البعض منهم، والتهم البحر جثث الأغلبية. بؤساء وفدوا من كل فج جنوبي عميق، من إفريقيا السوداء وراء الصحراء الكبرى ومن الشرق الأوسط ومن بلدان المغرب الكبير، يتجمعون عند الموانئ الليبية، بعد أن انغلقت في وجوههم نظيرتها التونسية، أو أصبح الإبحار منها أمرا عسيرا، ليخوضوا المخاطرة القصوى: بلوغ الإلدورادو (أرض الذهب) الأوروبي، أو الموت دونه.

اقتراح بوسي ذاك لم يأخذ به أحد وقوبل بالاستهجان، حيث بادر إلى تسفيهه زميلاه في وزارتي الدفاع والداخلية (فكان أن شنت الرابطة المذكورة على هذا الأخير حملة شعواء تدعوه إلى الاستقالة)، قبل أحزاب المعارضة والكنيسة وسواها من الجمعيات الإنسانية والحقوقية. لكن اقتراح بوسي وحركته، وإن عبر عن بعض ما يعتمل في أمعاء المجتمع، ومثّل بعض إفرازاتها غير العطرة، إلا أنه من وجه آخر يحمل دلالة أخرى. فهو، بالنظر إلى تطرفه وبالتالي إلى تعذر تطبيقه، إنما يشي بشعور بالعجز ينتاب الجميع في مواجهة ظاهرة الهجرة السرية كما تتبدى في فصل الصيف.

الدفق البشري هائل، والإجراءات المتخذة ضده، أو في صدد الحد منه، عديمة الجدوى، والكل يعلم ذلك. فالحكومات الأوروبية ما انفكت تتشدد في قوانين الهجرة، غير أن التشدد ذاك يقع وزره على المقيمين على نحو قانوني، إذ يراكم العراقيل أمام اندماجهم، ويزج بهم في حالة من الهشاشة المستديمة. لكن ذلك هو كل ما اهتدت إليه تلك الحكومات للإيحاء بأنها لا تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة تلك الظاهرة، ولطمأنة مواطنيها، أي رأيها العام الناخب، إلى أنها ماضية في حمايته من غزو الجياع، وما يحملونه من مخاطر متوهّمة (في الغالب) أو حقيقية، على «القيم» و«الهوية» والتجانس العرقي أو الاجتماعي، ومن «منافسة غير شريفة» لضعاف الحال المحليين على ما كان من فرص التشغيل وضيعا قليل المردودية. والمرشحون للهجرة السرية على بيّنة من كل ذلك، لكنه لا يثنيهم عن المخاطرة، لأن «جحيم الغرب» نعيم إذا ما قيس بما يكابدونه في أوطانهم الأصلية، ولأن من كان على استعداد للمقامرة بحياته، قد لا يعبأ كثيرا بـ«التنغيصات» التي قد يلاقيها في أوروبا، سواء تمثلت في القوانين أو في المعاملة. العقوبة تكون ضربا من اللامعقول عندما تُسلط على لا من يعتبرها كذلك، أو عندما تدرجه في وضع أفضل من ذلك الذي كان فيه. فكرة العقوبة تُفرغ من محتواها في مثل تلك الحالات وتنسف نفسها بنفسها من الأساس. وذلك «مبدأ» ندين به لعبقري الفكاهة التونسية، المرحوم صالح الخميسي، الذي وضع إستكشا بطلاه بدويان يرتكبان لدى زيارتهما المدينة مخالفة لا يدريان ماهيتها، فيودعان السجن، حيث «ينعمان» بما لم يحلما يوما به طيلة حياتهما الطليقة: الإقامة في «بيت» متين البنيان، والماء والكهرباء والأكل حتى الشبع والشعور بالإطمئنان. حتى تصورا ما حل بهما إكراما لهما على مأثرة ما. وعندما حان موعد إطلاق سراحهما، طالبا بالمكوث أكثر، فلما تعذر ذلك وطُردا، رفع أحدهما عقيرته بأغنية مؤثرة في وداع السجن والتغني بمزاياه.

قطع الصحراء الإفريقية في هذا الصيف القائظ حتى أحد الموانئ الليبية، و«التمتع» هناك بالضيافة العربية، وتسليم المرء أمره لتجار الموت ينقلونه، مقابل مبلغ باهظ، نحو الضفة الأخرى من المتوسط على سفنهم المتهاكلة، وهو يعلم أن أقصى ما يصيبه، إذا ما نجا من مغامرته تلك، أن يودع في أحد «مراكز الاستقبال» في انتظار البت في أمره، إذ أن طرده متعذر طالما أنه بادر إلى إتلاف أوراقه الثبوتية فما عاد يُعرف له مأتى، مع علمه بأنه لا يعامل في «مراكز الاستقبال» تلك معاملة الضيف المبجل، لكن حظه من الإنسانية يبقى أكبر في كل الحالات إلى أن يفرجها الله بشكل من الأشكال... من يفعل كل ذلك، ولديه كل تلك الاعتبارات، هل يمكن لمثل تلك الروادع الأوروبية أن تمنعه من النزوح شمالا؟

كل تلك الروادع قاصرة تماما، وذلك ما تعلمه سلطات البلدان الأوروبية قبل سواها. فهي تسن القوانين، وتطلق تصريحات الاستنكار، وتهوّل وترمجر، وتسعى إلى الضغط على بلدان المصدر أو العبور لدفعها إلى التعاون في مواجهة تلك الظاهرة. لكنها على يقين في قرارة نفسها بأن ليس لها إلا انتظار انقضاء فصل الصيف، وعودة الشتاء وزوابعه، حتى يتوقف ذلك الدفق، إلى حين... إلى الصيف المقبل. فالأجهزة الإيطالية مثلا تقدر عدد الراغبين في الهجرة ممن يتوقون، على الضفة المقابلة من المتوسط، إلى العبور إلى أوروبا، بنحو المليون ونصف المليون. وهي تعلم أن كل هؤلاء أو جلهم، سيفلحون في بلوغ شواطئ القارة القديمة، بهذه الطريقة أو تلك، في هذا الصيف أو في الذي يليه.

أوروبا فاشلة في مواجهة ظاهرة الهجرة السرية، لأنها على ما يبدو لا زالت تسيء تقديرها وتشخيصها، ومعالجتها تاليا. والحال أن الظاهرة تلك، تغيرت حجماً، خلال السنوات الأخيرة وخصوصا هذه السنة، فتغيرت طبيعتها، فيما بلدان أوروبا الغربية ما زالت تتعاطى معها على أنها هجرة أفراد، دافعها اقتصادي بالدرجة الأولى أو حصرا، في حين أنها باتت نزوحا جماعيا، أي باتت واقعة لجوء. من يخوضون غمار البحر نحو الشمال ما عادوا فقط شبابا يسعون إلى حياة أفضل، كما كانت الحال في ما مضى، بل باتوا أيضا شيوخا وأطفالا ونساء حوامل في حالات كثيرة ومتزايدة. ما عادوا مجرد مهاجرين، بل باتوا لاجئين، كأولئك الذين تقذف بهم المجاعات والحروب من بلد إلى بلد آخر مجاور، في العديد من أرجاء العالم الثالث. نسبة الوافدين منهم من بلدان المغرب الكبير تراجعت، أو بقيت ثابتة لا تزيد، في حين استفحلت نسبة الوافدين من فلسطين ومن العراق ومن مصر ومن الصومال ومن سواها من مناطق التوتر والحروب الأهلية والمجاعة في إفريقيا، تماما كما كانت طاغية نسبة القادمين من بلدان البلقان في تسعينات القرن الماضي.

غير أن أوروبا لا تزال، في تعاطيها مع تلك الظاهرة، تعتمد على قوانين تعني أفراداً، أو «خروقات» يرتكبها أفراد، في شأن بات عبارة عن تحركات جماعية، وما زالت تسعى إلى معالجة المشكلة بطريقة أحادية، أو عن طريق التعاون الثنائي مع هذا البلد أو ذاك من بلدان المصدر أو العبور (شأن إيطاليا التي وقعت اتفاقات مع تونس ومصر وتستعد إلى التوقيع على اتفاق مماثل مع ليبيا)، في حين أن المشكلة عالمية، ذات أبعاد جيوستراتيجية جلية، بما قد يستدعي مقاربة من نوع آخر: قمة عالمية تخصص لما كان من جوانب تلك الظاهرة ملحا يتطلب تعبئة فورية، أو تدخل الأمم المتحدة والمفوضية العليا للاجئين... في انتظار بلوغ ما هو أبعد منالا: إحلال السلام وتنمية تلك المناطق المنكوبة بالفقر وبالحروب، والنابذة لأبنائها.

لكن أوروبا قد لا تكون ناضجة للأخذ بمقاربة كهذه، ما دامت تصدر عن نظرة «قروية»، تبتسر كل شيء إلى طمع جياع العالم في المجيء للتمتع بفتات رخائها.

صالح بشير

## حين قدم رأسه على طبق من... انكسار

بين استسلام محمد سعيد الصحاف للاميركيين ولكاميرات التلفزيون، تحررت بعض تصريحات الرجل الذي بدا انه الوحيد الذي حارب من اركان النظام السابق، مستخدماً سلاح التزوير الشامل للحقائق بهدف الحفاظ على بعض المعنويات، او بعض مفاصل «الصمود»، ومنح الوقت الكافي لـ«القائد التاريخي» كي يكون اول الفارين والمختبئين. بهذا المعنى، اخلص الصحاف لقائده حتى في احلك الظروف، فداه بكل انواع الغياب: غياب المنطق والحق والحقيقة والمصداقية والكرامة. اصبح الولاء عنده مرادفا لوجوده نفسه، واصبح التنازل عن اشياء كثيرة شخصية مرادفا للولاء.

ومن يتابع مسيرة هذا الرجل منذ التقرير الاول الذي كتبه ضد مديره في الاذاعة، والتقارير الاخرى التي تسببت في قتل واختفاء رفاق ومنافسين له يدرك ما هي «الاشياء الشخصية» التي تنازل عنها.

كانه خارج من سجن امضى فيه كل حياته. ابيض الشعر مرتبك الخطى متلعثم النطق، فقد الكثير من وزنه وربما استعاد القليل من عقله وهو يتذكر «اللحظات العصيبة» ليلة سقوط بغداد حين اتصل بقصر قائده ليخبره باقتحام طلائع «العلوج»، فلم يجد سوى صمت القبور فيه. وحين اختبأ في جحره محروما من النوم، لا خوفا من زوار الفجر «الاوغاد» الاميركيين بل خجلا من مناظر المقابر الجماعية التي ارتكبها «الاوغاد» البعثيون، او القبور التي نبشت بلا شواهد اللهم الا شواهد «الرفاق» على المذبحة وهو واحد منهم بامتياز.

«رأس الأفعى» التي قال في مؤتمراته انه يستدرجها ليقطع رأسها، ذهب اليه حاملاً رأسه على طبق من انكسار. تعاون مع «العلوج»، تجاوب مع «الاوغاد»، رد على اسئلة «الخنازير»، هرب من التاريخ الى التاريخ حين واجهته الكاميرا بما فعله النظام السابق، لكن ملجأه الجديد لن يشفع له امام ساعة الحساب.

حمل الاختام ولم يحصل على شرف استخدامها، كتب التقارير ولم يقرر، قرأ تصريحات غيره بتصريح، ثم هوى كل هذا القصر تاركا اياه في العراء... وهو الذي سيبقى عاريا مهما حاول تغطية قبحه.

علي الرز